جامعة المنصورة

كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم الاقتصاد والمالية العامة

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

عنوان البحث

تحرير التجارة في الخدمات وأثره علي الدول العربية

إعداد الباحث

أحمد إبراهيم عبد العال حسن

المقيد باحثاً بكلية الحقوق جامعة المنصورة

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد بديع بليح

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق جامعة المنصورة

مقدمة

لقد أصبح تحرير تجارة السلع البينية وتجارة الخدمات واقعا عالمياً التزمت به العديد من الدول.ومع اكتمال التحرير النهائي للتجارة في السلع في عام ٢٠٠٥، حرصت غالبية الدول العربية علي الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وبالتالي الدخول في النظام التجاري الجديد،حيث وقعت عدة دول علي اتفاقية " الجاتس"، هذا في الوقت الذي تواصل فيه الدول العربية بناء منطقة التجارة الحرة المشتركة ، بحيث أن الإجراءات المتخذة مازالت تركز علي تحرير التجارة البينية في السلع أكثر من تركيزها علي تحرير التجارة البينية في الخدمات ، بالرغم من أهمية الأخيرة في تنشيط المبادلات السلعية وفي تعزيز إطلاق مشاريع تنموية عدة تحتاج إليها المنطقة العربية في السياحة والصحة والبناء والنقل . وتشير إحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٠ زيادة مطردة في حجم تجارة الخدمات عبر الحدود تعدت مبلغ ١٤٢٥ بليون دولار أمريكي (١) .

من ناحية أخرى تشكل الخدمات حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في كل اقتصاديات الدول العربية تقريباً حيث قد تجاوز المتوسط الإقليمي نسبة ٥٠% . علاوة علي ذلك نجد أن الدول العربية تتمتع بميزة نسبية في مجموعة واسعة من الخدمات . وعلي سبيل المثال ، تتمتع مصر والسعودية والبحرين واليمن بمؤشرات الميزة النسبية الظاهرة في خدمات السفر والنقل ، في حين تتمتع مصر والسعودية بميزة النسبية في غيرها من الخدمات التجارية

(١) تريز منصور: تحرير تجارة الخدمات في العالم العربي ، مجلة الجيش ، العدد ١٩٨، بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١ ، لبنان . في ٢٠١٣/٥/٦

– www.lebarmy.gov.lb/printcle.asp?id=56.

وأخيرا تتمتع مصر بميزة نسبية في البناء (١) .

وسوف نتناول في هذه البحث موضوع **تحرير التجارة في الخدمات وأثره علي الدول العربية** ، وذلك من خلال بيان أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانعكاساتها عالميا وعربيا ،ثم التعاون العربي لتحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . وذلك من خلال خطة الدراسة التالية :

المبحث الأول: أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانعكاساتها عالمياً وعربياً

المطلب الأول : اتفاقية الخدمات وأفاق التجارة العربية في الخدمات

المطلب الثاني : الدول العربية ومسألة تحرير تجارة الخدمات عالميا وعربيا

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي العربي لتحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المطلب الأول : دور منطقة التجارة العربية في تنمية اقتصاديات الدول العربية

المطلب الثاني :أثر نظام تحرير التجارة الدولية علي قطاع الخدمات في الدول العربية

---

(١) د. احمد فاروق غنيم: تحديات تحرير الخدمات في السياقات متعددة الأطراف والإقليمية: حالة البلدان العربية. في ٢٠١٣/٥/٥

– www.annd.org/arabic/data/publications/pdF/36-pdF.

المبحث الأول

أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانعكاساتها عالميا وعربيا

إن قطاع الخدمات في الكثير من الدول أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها قدرة علي خلق فرص للعمل ، وتغطي الخدمات ذات الطابع التجاري العديد من القطاعات وأهمها الخدمات المالية ، وخدمات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ، السياحة ، الإنشاء والتعمير، وبوجه عام أنشطة الخدمات التجارية التي لا تدخل في وظائف الدولة الرئيسية. وقد قدرت التجارة الدولية في الخدمات بما قيمته ١٠٠٠ مليار دولار خلال عام ١٩٩٢ بزيادة قدرها أكثر من مرتين ونصف عما كانت عليه تلك التجارة عبر الحدود في عام ١٩٨٢، مع الأخذ في الاعتبار أن الإحصاءات الدولية في مجال التجارة في الخدمات مازالت تحتاج المزيد من الجهود الدولية من أجل تمشيها مع اتفاقية الخدمات متعددة الأطراف (١) .

فقطاع الخدمات يلعب دورا هاما في الاقتصاد الدولي،ويتمثل ذلك في ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول المتقدمة والنامية علي السواء ،ولذلك فقد قامت العديد من الجهات المعنية بالتجارة الدولية للتعرف علي مدي مساهمة التجارة في الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول ومدي أهميتها في نطاق التجارة العالمية . ولهذا فقد أشارت الدراسة التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد إلي أن تجارة الخدمات ساهمت بنحو ٦٤% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، ونسبة ٦٧% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية وذلك في عام ١٩٨٠ (٢) .

(١) د . محسن هلال : تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي ، مؤتمر القمة المصرفية العربية لعام ٢٠٠١، يومي ٣١ أكتوبر – ١ نوفمبر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٢، ص٧١.

(٢) عبد الله عباس إبراهيم الشال: الأثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية علي الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ،جامعة الزقازيق، سنة ٢٠٠٢ , ص ١٠٣ .

المطلب الأول

اتفاقية الخدمات وأفاق التجارة العربية في الخدمات

تم تحرير التجارة في مجال الخدمات بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي تعتبر حدثا اقتصاديا كبيرا ، له العديد من الأبعاد علي مستوى العالم ستعمل علي هيكلة الاقتصاد العالمي بشكل واضح . وأن تطبيق هذه الاتفاقية وانضمام الدول العربية إليها سيؤدي إلي دخول شركات مالية وخدمية أجنبية عملاقة ذات خبرات وتقنيات عالية المستوي ، وبصفة خاصة الشركات متعددة الجنسيات إلي سوق منافسة حرة مما يؤدي إلي أثار سلبية علي اقتصادياتها. ولهذا فإنه يجب علي القائمين علي تجارة الخدمات بالدول العربية الإسراع بدراسة الأثار السلبية لاتفاقية التجارة في الخدمات بصفة عامة , أثارها علي قطاع الخدمات في الدول العربية بصفه خاصة ، حتى يتسنى لهم حماية السوق العربي من تيار المنافسة الأجنبية القادمة لا محالة و بالتالي حماية الاقتصاد القومي بهذه الدول (١) . وسوف نتناول اتفاقية الخدمات وأفاق التجارة العربية في الخدمات من خلال نقاط نجملها تباعاً فيما يلي :

أولاً: اتفاقية الخدمات "الجاتس" ودورها في تنظيم التجارة الدولية في الخدمات .

تعتبر جولة أورجواي من أهم الجولات التي عقدت تقريبا علي مدار نصف القرن الماضي منذ عام ١٩٤٥ حتى الوصول إلي اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ ودخول الاتفاق حيز التنفيذ عام ١٩٩٥. وكانت البداية مع إعلان بونتادليست عام ١٩٨٦ والذي نص علي أهداف المفاوضات والمبادئ ،

(١) د. صفية أحمد أبو بكر: " الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) " ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية التجارة،جامعة أسيوط . بتاريخ ١٣/٥/ ٢٠١٣

-http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drsafia-abubaker.pdf

كما تضمن أول مرة قسما يتعلق بتنظيم و تحرير تجارة الخدمات إلي جانب السلع ، وقواعد تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه ، علي الرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية إدراج موضوع تجارة الخدمات منذ عام ١٩٧٤في أحكام اتفاق الجات (١).

وقد تم تخويل منظمة التجارة العالمية باعتبارها الإطار المؤسسي الموحد لاتفاقية الجات بالإشراف علي تطبيق الاتفاق ، وفض المنازعات الناجمة عن تطبيقه وتنظيم المفاوضات المستقبلية بشأن القضايا المعلقة والمؤجلة والمتعلقة بالتجارة الدولية من أجل ضمان حرية التجارة الدولية ، وتجاوز سياسات الحماية وتسوية المنازعات الناتجة عن مخالفة الاتفاقات والالتزامات الخاصة بالتجارية الدولية (٢) .

وتعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مجرد بداية علي أساس أنها أول محاولة متعددة الأطراف لتحرير التجارة في الخدمات ، ومازال هناك العديد من الجهود التي ينبغي بلوغها لتحرير قطاع الخدمات،وتمثل الفقرات المتعلقة بالدول النامية ما هي إلا إعلان عن النوايا ومبادئ عامة تتعلق بأهداف يجب الوصول إليها من خلال المفاوضات المتعددة ، وقد تبين من التطبيق العملي خلال الفترة السابقة ، ونجد أن السلوك الفعلي للدول المتقدمة لم يلقي الاهتمام الكافي للقطاعات التي تمثل أهمية خاصة للدول النامية ، لعدم وجود أليات تنظيم المنافسة بين الدول الأعضاء في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، حيث أن تطبيق أسس ومبادئ النظام التجاري الدولي الجديد يستلزم وجود اقتصاديات قريبة من الكفاءة أو الوضع الأمثل (٣) .

(١) أحمد مجدي السكري : منظمة التجارة العالمية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،العدد الرابع / أبريل عام ٢٠٠١ ، القاهرة ، ج . م .ع .

(٢) د. عبد الواحد العفوي : العولمة والجات ، مكتبة مدبولى ، عام ٢٠٠٠، ص ٦٠ .

(٣) عبد الله عباس إبراهيم الشال : الأثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية علي الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص ٣ .

هذا وتعد الاتفاقية وثيقة مهمة من وثائق الاتفاق النهائي لجولة أورجواي،والتي تعني بتنظيم التجارة في قطاعات الخدمات وتضبط قواعد التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وتؤمن الدخول إلي الأسواق ، ومن خلال الاتفاقية ستشهد تجارة الخدمات جميعها ديناميكية لم تشهدها تجارة الخدمات من قبل ، كما يتوقع عدد كبير من أعضاء الاتفاق ، وتقع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بعد جولة أوروجواي في تسعة وعشرين فصلا موزعة علي ستة عشر جزءا وثمانية ملاحق(١).

- التزام الدول الأعضاء طبقا لاتفاقية (الجاتس) .

تلتزم الدول الأعضاء طبقا لاتفاقية الخدمات بالأتي (٢) :

١- السماح بفتح أسواقها أمام شركات الخدمات الأجنبية لكي تعمل هذه الشركات جنبا إلي جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية .

٢- السماح لشركات خدمات مشتركة (في رأس مال أجنبي ورأسمال وطني) ومتعدد الجنسيات بأن تزاول أعمالها في الدولة المضيفة .

٣- السماح لشركات الخدمات في دولة معينة بأن تقوم ببيع خدماتها إلي عملاء في دولة أخري بمعني أن الوجود المادي لهذه الشركات في الدولة المضيفة غير ضروري .

أيضا فرضت الاتفاقية ثلاثة التزامات (٣) علي الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية هي:

١- مساعدة الدول النامية في الحصول علي تكنولوجيا المعلومات لتعزيز قدراتها

(١) The Legal Texts, The Results of Uruguay Round of Multilateral Trade Negotions,wto, 2002 s287- 320

(٢) د.صفية أحمد أبو بكر:"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)"، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق .
http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drsafia-abubaker.pdf

(٣) صفاء محمود محمد إبراهيم : أثر الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة الدولية علي المنافسة التسويقية لشركات التأمين العربية : بالتطبيق علي السوق المصري ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٣، ص ١١.

في إنتاج خدماتها المحلية ، وزيادة كفاءتها وقدرتها علي المنافسة، وذلك بمقابل مادي .

٢- مساعدة الدول النامية في الحصول علي المعلومات عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلي قنوات التوزيع وشبكات المعلومات الدولية. من خلال إقامة قنوات الاتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات في الدول النامية إلي المعلومات المتصلة بالأسواق وتكنولوجيا الخدمات اللازمة .

٣- التزام الدول المتقدمة بتحرير أسواقها في القطاعات الخدمية التي لها أهمية تصديرية في الدول النامية وعلي الدول النامية تنفيذها وتطبيقهاعلي الوجه الأكمل.

ونجد في دراسة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام ١٩٩٤م (١): هذه الدراسة قد ركزت علي تبني برنامج شامل لقطاع الخدمات علي مستوى الدول العربية في القطاعات المختلفة ، مما يؤدي إلي تنشيط التجارة في الخدمات والاستعداد للتعامل المستقبلي مع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي :

١- زيادة التجارة البينية بين الدول العربية في مجال الخدمات المالية ، وتبني برنامج موحد مع منظمة التجارة العالمية ، مع ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول العربية .

٢- إنشاء جهاز خاص في مجال التأمين لمتابعة شؤون الاتفاقية ، وإعداد الدراسات اللازمة لتحديد مدي حاجة السوق العربية إلي الموردين الأجانب .

٣- دراسة الأثار المترتبة علي تحرير قطاع النقل والمواصلات ، ومراجعة القوانين الحالية لتحقيق مواءمة مع نصوص الاتفاقية .

ثانياً: موقف الدول العربية من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

تلتزم الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية بحكم هذه العضوية

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :" تقرير اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثار اتفاقات الجات علي الاقتصاديات العربية " ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ٤- ٧ يوليو ١٩٩٤ .

بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، إذ إن من بين شروط عضوية المنظمة هو قبول حزمة الاتفاقات التجارية التي تم التوصل إليها(٢٤ اتفاقية) ومن بينها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، ومن بين شروط العضوية أيضا تقديم التزامات محددة بفتح بعض القطاعات أو القطاعات الفرعية للخدمات أمام الموردين الأجانب ، وبناء علي ذلك فإن الدول العربية الأعضاء تمارس حقوقها في الاتفاقية مقابل ما تقدمة من التزامات في إطار الاتفاقية ، كما أن من حقها المشاركة في المفاوضات المستقبلية التي تتم في مجال التجارة في الخدمات.أما الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فإنها غير ملزمة بتلك الاتفاقية، ولا تستطيع التمتع بالفرص المتاحة للدول الأعضاء بتنمية صادراتها الخدمية بالشروط الأفضل تجاريا والتي أتاحتها الاتفاقية وتوجد إلي جانب ذلك مجموعه ثالثة من الدول العربية، هي تلك الدول التي تفاوض من أجل الحصول علي عضوية منظمة التجارة ، فإن عليها خلال المراحل الأولي من مفاوضات العضوية تقديم مذكرة خاصة بنظام التجارة الخارجية والتي تتضمن جزءاً خاصاً عن التجارة في الخدمات (١) .

- أهم التزامات الدول العربية الأعضاء .

لقد التزمت الدول العربية الأعضاء بكل الاتفاقات التي تم التوصل إليها (مع الأخذ في الاعتبار مرونة نصوص الاتفاقات بالنسبة للدول النامية) وذلك وفقا لقواعد ولمبادئ عضوية منظمة التجارة العالمية . حيث تختلف مبادئ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات عن التجارة في السلع ، نتيجة لاختلاف طبيعة وكيفية انتقال الخدمات من دولة لأخرى،حيث حددت بأربع وسائل نصت عليها الاتفاقية ، يضاف إلي ذلك قبول الجداول المحددة والمرفقة تفصيلا في برتوكول العضوية في اتفاق الخدمات. أما فيما يتعلق بالالتزامات المحددة ،هي فقط المفتوحة للدخول إلى السوق المحلية فيها بموجب الاتفاق دون غيرها،

(١) د. محسن هلال : تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٩٨.

مع مراعاة قاعدة الدول الأكثر رعاية هي التزام عام . أما الشروط الخاصة بالنفاذ إلي الأسواق والمعاملة الوطنية،فلابد من ملاحظتها في الجداول المقدمة، لأن القوائم تعد سلبية أي إن عدم تدوين أي شرط يعني أن النفاذ إلي السوق و المعاملة الوطنية متحققان في قطاع الخدمات المحددة في جدول التزامات الخاصة بالخدمات . ولقد نصت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات علي إمكانية تعديل الالتزامات ، ولكن علي أن يتم ذلك بعد مرور ثلاث سنوات من الالتزام بشروط الاتفاق مع إتباع مبدأ التشاور مع الدول الأخرى الأعضاء، والتعويض للأطراف المتضررة ، ومن ناحية أخري ، تلتزم الدول الأعضاء بمبدأ التحرير التدريجي للخدمات (١).

- حقوق ومزايا الدول العربية الأعضاء في اتفاقية (الجاتس) .

تمارس الدول الأعضاء حقوق الدولة العضو بنفاذ خدماتها إلي الدول الأخرى الأعضاء مقابل الالتزام الذي قدمته بفتح بعض قطاعات الخدمات أو قطاعاتها الفرعية أمام الموردين الأجانب وفقا لقوائم التزاماتها المحددة في مجال الخدمات ،مع الأخذ بعين الإعتبارأهمية المشاركة في المفاوضات المستقبلية والتي تهدف إلي المزيد من تحرير وتوسيع تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء ، ويمكن تلخيص أهم الحقوق والمميزات الممكن تحقيقها في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، نلخصها فيما يلي (٢) :

١- تمنح الاتفاقية الحق للدول العربية ذات المزايا النسبية في السياحة والسفر والتشييد والهندسة والخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والخدمات التعليمية

(١) د. حسين الفحل: الجاتس وأفاق التجارة العربية في الخدمات،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٣- العدد الثاني – ٢٠٠٧ . في ٢٠١٣/٥/٦ م
- www.damascusuniveresity.edu.sy/mag/law/old/.../5-% 20alfahel.pdf.

(٢) انظر .مذكرة الأمانة العامة لاتحادنا حول : تحرير تجارة الخدمات وأثارها علي البلدان العربية ، العمال العرب ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العربي . في ٦/١٦/ ٢٠٠٤

- http://www.icatu.org/add/showmain.php?main=404

والصحية في النفاذ إلي أسواق الدول الأخرى وفقا لقوائم الالتزامات المحددة ، والتي يمكن توسيعها مستقبلا عبر المفاوضات متعددة الأطراف .

٢- اتفاقية الخدمات تفتح المجال أمام الدول العربية للحصول علي بعض الخدمات المالية التي تفيد تطور القدرات الوطنية في الزراعة والصناعة مقابل استيراد الخدمات وتدوينها في قائمة التزامات الدولة العضو ، بالإضافة إلي أن الشروط الموضوعة في قوائم الالتزامات الوطنية يمكن أن تحدد شكل التواجد الأجنبي سواء كان علي شكل مشروع مشترك ، أو أجنبي ، أو تحديد نسبة المساهمة الوطنية وشروط نقل التكنولوجيا وتوظيف الأجانب من شأنه إتاحة الفرصة لاختيار الأسلوب الأمثل .

٣- تساعد اتفاقية الخدمات علي تحديد درجة المعاملة الوطنية بما يسمح لحماية وتشجيع الخدمات الوطنية بدرجة أكبر من الأجنبية ، وذلك بتدوين تلك المعاملة في الخانة الخاصة بذلك في جداول الالتزامات .

٤- يؤمن الاتفاق للدول العربية المصدرة والمستوردة للعمالة إمكانية تعزيز تعاونهم لتأمين احتياجاتهم من العمالة وفقا لقواعد المنظمة والمحددة بجداول الالتزامات .

٥- يساعد مبدأ الشفافية التعرف علي القواعد المنظمة للتجارة في الخدمات بصفة عامة وليس في مجال الالتزامات المحددة فقط ، بل الاطلاع علي كافة إخطارات الدول الأعضاء للتحديث المستمر في القواعد المحلية وفقا للتطورات العالمية .

٦- يتيح اتفاق الخدمات للدول الأعضاء الحصول بشفافية علي المعلومات الخاصة بالنواحي التجارية والفنية للخدمات بما في ذلك التشريعات الوطنية والتقنيات الحديثة في مجال الخدمات ، وأيضا تحقيق النفاذ إلي الأسواق في تلك القطاعات .

٧- لقد أتاحت المادة الخامسة حول إقامة التكامل الاقتصادي في أسواق العمل

للدول الأعضاء بتنفيذ ترتيبات فيما بينها ، وخاصة للدول النامية ومنها الدول العربية بعقد ترتيبات إقليمية تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية بالعمل المشترك علي مستوى المنطقة .

ثالثاً: واقع تجارة الخدمات في الدول العربية .

يتضح الدور المهم لقطاع الخدمات بمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وبشكل مباشر في الإنتاج السلعي وفي موازين مدفوعات الدول العربية ، رغم صعوبة قياس مساهمته بمؤشرات كمية ، وإنما يتم عبر علاقته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وبمدي قدرته علي رفع القدرة التنافسية في السوق الدولية والتخصص وتقسيم العمل ومستوى التقدم التكنولوجي، ويمكن تحديد أهم خصائص الخدمات بما يأتي (١):

١- خدمات العمالة العربية ، هذه الخدمات تتضمن حركة الأفراد وانتقالهم بين الدول سواء إلي داخل المنطقة العربية أو خارجها ، وهذه الحركة تفيد الدول المصدرة والمستوردة علي حد سواء،وهي تلامس جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تجاوزت الخدمات المهنية المتطورة ذات الأجور المرتفعة – ومنها الخدمات الاستشارية والهندسية والرعاية الطبية والتعليمية وغيرها – إلي المهن اليدوية ذات الأجور المتدنية وإلي توفير فرص العمل المجزية وإلي تدفق القطع الأجنبي إليها.مما يحدث تأثير في مسار التنمية الاقتصادية في تلك الدول .

٢- تعدد الاتفاقات بين الدول العربية لتسهيل حركة تجارة النقل بأشكاله المختلفة والترانزيت والمتعلقة بتصدير البترول سواء براً أو بحراً وعبر الأنابيب من أجل تطوير خدمات النقل في دول العبور .

٣- أدت الخدمات المتاحة في الدول العربية دوراً جوهرياً في تطوير الخدمات

(١) د. حسين الفحل: الجاتس وأفاق التجارة العربية في الخدمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٣- العدد الثاني – ٢٠٠٧ . في ٢٠١٣/٥/٦ م
- www.damascusuniveresity.edu.sy/mag/law/old/.../5-% 20alfahel.pdf.

الصحية والتعليمية،فوجود مرافق صحية وتعليمية عالية المستوى وتوافر العناصر المؤهلة في بعض الدول العربية تفيد باقي الدول العربية .

٤- خدمات التنقيب عن البترول والثروات المعدنية والطبيعية والتي تدخل في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات .

٥- إمكانية استفادة الدول العربية من الموقع الجغرافي والإرث التاريخي لتنشيط السياحة والدول العربية مثل(مصر والمغرب وتونس بالإضافة إلي سوريا ولبنان والبحرين وكذلك الأردن والإمارات العربية المتحدة)أصبحت لها تجربة في مجال السياحة .

٦- خدمات قطاع الإنشاءات والمقاولات الذي يؤدي دورا متزايدا في تعزيز قدرة قطاع الخدمات في الدول العربية علي تزايد التجارة البينية في الخدمات أو مع العالم الخارجي .

ونجد أن الدول العربية في هذا المجال تحتاج إلي السعي والدراسة لعقد اتفاقية للتجارة في الخدمات بين الدول العربية في مختلف القطاعات علي غرار ما هو قائم بالنسبة للتجارة في السلع،أخذين في الاعتبار أهمية تمشي الاتفاقية المقترحة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي من المنتظر أن تضم معظم الدول العربية . وعلي الرغم من الصعوبات التي قد تواجه الاتفاقية إلا أنها أصبحت حتمية بعد الالتزامات الدولية التي قدمتها الدول العربية في إطار منظمة التجارة العالمية ، لكنها أيضا توفر العديد من العوامل لدفع وتعزيز القدرات أمام جهود التنمية العربية (١) .

---

(١) انظر. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التجارة الخارجية العربية ، الفصل الثامن ، ٢٠٠٣، ص ٩ .

- www.amf.org.ae

المطلب الثاني

الدول العربية ومسألة تحرير تجارة الخدمات عالميا وعربيا

تسعي الدول نحو تحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية لشعوبها،حيث أصبح تعاون الدول في مجال التبادل التجاري ضرورة حتمية ، فما محاولة دولة ما التقوقع علي نفسها واعتزال العالم الخارجي إلا ضربا من ضروب الخيال ، هذا لأن التجارة الدولية تعد عاملاً مهماً من عوامل التنمية الاقتصادية في دول العالم المختلفة ، علي النحو الذي أصبح معه دخول الدولة في علاقات تجارية مع الدول الأخرى ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك إما لأنها تحتاج إلي أسواق لتصريف منتجاتها ، أو تحتاج لاستيراد بعض السلع والخدمات الغير المتوافرة لديها ، أو تحتاج إلي المعدات والألات ورؤوس الأموال والخبرات الفنية اللازمة لعملية التنمية (١) .

وتأتي أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة إلي الحصول علي سلع مادية أو غير مادية من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلي عدم استطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محلياً ، بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية أو الجغرافية اللازمة لإنتاج هذه السلع محلياً . وكذلك اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة أو الخدمة بين الدول المختلفة (٢). بناءً عليه سنتناول موقف الدول العربية من مسألة تجارة الخدمات علي المستوى العالمي والعربي في البنود التالية :

أولاً: تجارة الخدمات علي المستوي العالمي والعربي .

لقد بلغ حجم تجارة الخدمات علي المستوي الدولي عند تطبيق الاتفاقية العامة

(١) محمد صبحي حنيفي : دور التجارة الدولية في تنمية اقتصاديات البلاد النامية ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٣٤ ، ٣٦.

(٢) د. إيمان عطية ناصف : مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨، ص ٩، ١٠.

للتجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء في قطاع السياحة ٩٣% من حجم السوق العالمية ، قطاع الخدمات المالية يمثل ٧٣% من حجم السوق العالمية ، قطاع الخدمات الصحية ٢٧% من حجم السوق العالمية وقطاع الخدمات التعليمية ٢٥%.وقد بلغت قيمة الواردات من تجارة الخدمات عام ٢٠٠١ حوالي ١٤٤٥مليار دولار بينما بلغت الصادرات العالمية حوالي١٤٦٠مليار دولار.ولقد شهد قطاع الخدمات طفرة كبري منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وذلك بفضل التوسع والتنوع في هذا القطاع ، ولقد فاق معدل نموه كثيرا نمو قطاع تجارة السلع ، وأدي هذا إلي زيادة الاهتمام بتحرير تجارة الخدمات والحد من القيود والحواجز المقيدة لها إلي أدني حد ممكن لتطوير وتحسين فرص المنافسة فيه بقطاعاته المختلفة (١)

أما علي المستوي العربي ، فتلعب التجارة في الخدمات دوراً هاماً ومتزايداً في التجارة الخارجية العربية،حيث تساهم في المتوسط بحوالي٢٤% من أجمالي التجارة العربية للسلع والخدمات ، وهي نسبة تقارب المتوسط العالمي لتجارة الخدمات في التجارة العالمية و البالغ ٢٥ % . وتشير البيانات المتاحة عن تجارة الخدمات لعدد من الدول العربية ، بالجدول التالي رقم (١) إلي وجود تفاوت في حجم تجارة الخدمات في الدول العربية وكذلك بين الصادرات والواردات منها في تلك الدول . ويرجع ذلك إلي طبيعة اقتصاديات كل دولة من الدول العربية وتطور قطاعات الخدمات فيها ، ففي الدول العربية ذات المقومات السياحية والتي تلعب السياحة دوراً بارزاً في اقتصادها مثل كلا من مصر والأردن وتونس والمغرب ، يلاحظ بأن حجم صادراتها من الخدمات يفوق كثيرا

(١) التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات . بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠ م

-www. Arab Fund.Org/ Data/ sitel/pdF/Jar/Jaer2003/12.pdF.

حجم صادرات بقية الدول العربية .كما أن صادراتها من الخدمات تفوق وارداتها خلافا لبقية الدول الأخرى.والجدول التالي يوضح لنا صادرات وواردات بعض الدول العربية من الخدمات في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٢ .

الجدول رقم (١)

صادرات وواردات بعض الدول العربية من تجارة الخدمات

(٢٠٠٠-٢٠٠٢)

(القيمة بالمليون دولار)

	صادرات الخدمات			واردات الخدمات		
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الأردن	1,636.7	1,481.7	1,512.6	1,722.6	1,725.1	1,731.2
البحرين	933.5	950.3	1,059.3	738.3	747.6	927.7
تونس	2,856.3	3,022.4	2,880.4	1,221.9	1,440.6	1,523.8
الجزائر	910.0	910.0	1,300.0	2,360.0	2,440.0	2,480.0
السعودية	4,785.0	5,172.0	5,177.0	10,942.0	7,165.0	7,150,0
السودان	30.1	23.9	54.7	651.8	637.4	821.8
سورية	1,471.7	1,526.4	1,566.0	1,879.1	1,869.4	1,987.7
عمان	423.9	348.5	....	1,565.7	1,677.5	....
الكويت	1,817.6	1,663,3	1,648.6	4,906.5	5,355.3	5,913.1
ليبيا	47.6	106.4	44.6	1,803.3	1,253.9	1,399.0
مصر	9,804.6	9,040.8	9,152.5	7,513.0	7,066.3	6,628.9
المغرب	2,995.9	3,939.5	3,890.2	1,860.4	2,071.4	2,417.3
اليمن	210.9	170.5	165.3	809.4	847.6	898.5

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ .

– التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات . بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠ م

– www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jar/Jaer2003/12.pdF

والجدول السابق يوضح لنا أن مصر تأتي في مقدمة الدول العربية المصدرة للخدمات إذ تبلغ صادراتها في المتوسط نحو ٦٠ في المائة من إجمالي متحصلات صادراتها للسلع والخدمات ويرجع ذلك إلي متحصلات رسوم المرور في قناة السويس إضافة إلي السياحة . كما تبلغ صادرات الخدمات في الأردن في المتوسط نحو ٥٠% من متحصلات صادراتها من السلع والخدمات وفي كل من سوريا وتونس والمغرب تبلغ هذه النسبة في المتوسط نحو ٢٥% و٣٣% و ٤٠% علي التوالي .

ونجد أن الإحصاءات الخاصة بالدول العربية تشير إلي عدم اختلافها عن الدول النامية في التجارة الدولية في الخدمات ، حيث نجد أن مساهمة الدول العربية في الصادرات الدولية في الخدمات لا تتجاوز ١% علي مدار تطور التجارة العالمية في الخدمات .الأمر الذي يعكس ضعف الإمكانيات التكنولوجية والمالية لهذه البلدان وتدني قدرتها علي المنافسة في السوق العالمي ، بل وأن دورها سلبي في موازين مدفوعات معظم الدول العربية ، ونجد أن الإحصاءات المتاحة تشير إلي مساهمة تجارة الخدمات في المتوسط بقرابة ٢٤ % من إجمالي التجارة العربية للسلع والخدمات ، وهي نسبة متقاربة بالمتوسط مع تجارة الخدمات والبالغة ٢٥% في التجارة الدولية .ونجد أن والدول التي لديها مقومات السياحة مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب يلاحظ أن حجم صادراتها من الخدمات يفوق كثيراً حجم صادرات الدول العربية الأخرى (١) .

وتشير البيانات المتاحة لبعض الدول العربية عن التجارة العربية البينية في الخدمات أنها تشكل نسبة أكبر من تجارتها البينية في السلع ، فتمثل الصادرات البينية للخدمات نسبة ١٦% تقريبا من صادرات مصر للخدمات وبالمقارنة تشكل صادرات مصر من التجارة البينية للسلع حوالي ٦، ١٢% من إجمالي صادراتها السلعية ، كما تشكل الصادرات البينية للخدمات لتونس نسبة ٥، ١٢ % من

(١) راجع/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد : التجارة الخارجية العربية ، الفصل الثامن ، ٢٠٠٣.
- www.amf.org.ae

صادراتها للخدمات بينما تمثل الصادرات البينية للسلع نسبة ٧% تقريبا من صادرات تونس للسلع ، وتبلغ صادرات المغرب البينية للخدمات ٨ % من صادرات المغرب للخدمات في حين لا تزيد صادرات المغرب البينية للسلع عن نسبة ٥، ٦% من الصادرات السلعية للمغرب ، وقد يرجع اختلاف نمط التجارة البينية للخدمات عن نمط التجارة البينية علي المستوي العربي إلي القرب الجغرافي بين مستهلكي الخدمات وموردیها من الدول العربية خاصة في مجال السياحة والسفر والنقل البري والجوي . وتعتبر تجارة الخدمات ذات إمكانات كبيرة يمكن أن تفوق الزيادات إمكانات زيادة التجارة البينية السلعية (١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن قطاع الخدمات من أهم القطاعات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الدول العربية ،وخاصة الاتصالات والسياحة في كل من مصر ، والمغرب ، والجزائر وتونس ويجب الإشارة كذلك إلى قطاع الإنشاءات الذي يعيش ثورة كبيرة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر حيث يتم تنفيذ مشاريع بناء . كما أن تحرير قطاع الاتصالات عن طريق تنفيذ برامج خصخصة في عدة دول عربية أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بيني أو أجنبي حيث برزت شركات عبر وطنية إقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الاتصالات . أما التجارة العربية مع الخارج في الخدمات تشير – بحسب ما متوافر في بيانات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ – إلى أن البلدان العربية هي مستورد خدمات أكثر بكثير مما هي مصدر لها ، فباستثناء تونس والمغرب والأردن نجد أن غالبية الدول العربية تستورد الخدمات من خارج البلدان العربية ، وتقع في مقدمتها السعودية والأمارات ومصر ولبنان

(١) التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات . بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠ م
-www.ArabFund.Org/Data/site1/pdF/Jar/Jaer2003/12.pdF. .

والكويت (١) ، راجع في ذلك الجدول التالي :

الجدول رقم (٢)

تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية الفترة (٢٠٠٥– ٢٠٠٨) (القيمة بالمليون دولار)

البلد	الصادرات				الواردات			
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
السعودية	١١.١٧٩	١٣.٩٧٣	١٥.٧٤٥	–	١٩.٦٨٤	٢٩.٤٨٨	٥٤.٩١٧	٤٩.٥٧١
الأمارات	٤.٢٧٧	٦.٢٥٩	٧.٤٣٤	٨.٩٥٨	١٨.٨٩١	٢٤.٣٢٢	٣٣.٣٧٢	٤٢.٧٧٣
مصر	١٤.٤٤٩	١٥.٨٣٤	١٩.٦٦٠	٢٤.٦٦٨	٩.٥٠٧	١٠.٢٨٨	١٣.٠٨٨	١٦.٣٣٥
لبنان	١٠.٨٣٩	١١.٥٦٤	١٢.٩٩٤	١٨.٩٢٨	٧.٨٧٩	٨.٧٢٠	٩.٩٧٣	١٣.٣٩٢
الكويت	٣.٨٤٠	٧.٤٩٥	٩.١٠٤	١٠.٣٠١	٧.٤٤٤	٨.٨٠٥	١٠.٤٩٤	١٢.١٤٩
المغرب	٧.٥٧٠	٩.٢٦٩	١١.٤٩٠	١٢.٨٤٠	٣.١٠٣	٣.٥٦٢	٤.٥٢٧	٥.٦٢٨
تونس	٣.٩٠١	٤.١٦٢	٤.٧٥٧	٥.٨٣١	٢.٠٧٥	٢.٣٣٨	٢.٦٦٢	٣.٢٢٦
الجزائر	١.٨٢٥	٢.٢٤٨	٢.٤٧٤	٣.١٠١	٢.٩٩٧	٣.١٣٢	٤.٤٥٠	٧.١٩٤
الأردن	٢.٢٣٩	٢.٨٥٠	٣.٣١٨	٤.٢٩١	٢.٤٦٥	٢.٨٥٤	٣.٣٣٨	٣.٩٢٦
عمان	٩٣٩	١.٣٠٦	١.٦٣١	١.٩٧٤	٣.١٤٥	٣.٨٩٨	٤.٨٧٦	٦.١٢٢
سورية	٢.٥٦٠	٢.٦٤٩	٤.٥٦٢	٣.٧٧٠	٢.٢٧٤	٢.٤٣٧	٢.٩١٧	٣.١٢٨
العراق	٣٤٨	٣٥٣	٨٣٩	١.٧٣٩	٥.٤٢٦	٥.٠٣٠	٤.٧٤١	٦.٩٨٤
البحرين	٣.٠٤٨	٣.٣٢٢	٣.٥٢٤	٣.٧٤٠	١.٤١٦	١.٦٠٥	١.٧٠١	٢.٠٣٠
قطر	٢.٥٥٧	٣.٤٨٩	–	–	٣.٦٤٠	٥.٦٨٠	–	–
ليبيا	٤١٩	٣٨٥	–	–	٢.١٢٨	٢.٣٢٤	٢.٤٩٧	٣.٥٧٢
السودان	١٠١	٢٢٠	٣٤٢	٤٥٧	١.٨٠١	٢.٧٢٨	٢.٨٧٣	٢.٥٥٢
اليمن	٢٨٥	–	٥٧٨	١.٠٤٩	١.١٨٣	١.٨٠٠	١.٨١١	٢.٢٨٩
موريتانيا	٨٠	٨٧	٨٥	١٠٤	٣٧٩	٤٠٦	–	٧٢٤
جيبوتي	٩٥	٩٧	٩٢	١٢٩	٧٦	٨١	٩٩	١١٩
مجموعة : البلدان العربية	٧٠.٥٥١	٨٥.٥٦٢	٩٧.٦٢٩	١٠١.٨٨٠	٩٥.٥١٣	١١٩.٤٩٨	١٤٩.٤٢٦	١٨١.٧١٤

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩، المؤسسة ، الكويت ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦٣ .

(١)عاطف لافي، وجدان كاظم عبد الحميد:العرب إزاء التكتل التجاري العالمي ومنطقة التجارة"مقارنة وتحليل مستقبلي للقيود والحدود ، بحث مقدم للمؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية " منظمة التجارة العالمية – الفرص والتحديات – اهتمامات الدول العربية "، المنعقد في بيروت، لبنان في الفترة من ٢٦–٢٨ أبريل ٢٠١١ ، ص ١٣، ١٤ .

والجدول السابق يوضح لنا تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية في الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨،وتأتي مصر في مقدمة الدول العربية في صادرات التجارة الخارجية في الخدمات في الفترة من ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ ، ثم تأتي السعودية في المرتبة الثانية تليها لبنان ثم المغرب . بينما تأتي السعودية في المرتبة الأولي من حيث الواردات من الخدمات ، وتليها الأمارات العربية، ثم مصر ولبنات والكويت . أيضا يتضح لنا من الجدولين السابقين وجود زيادة ملحوظة في نسبة صادرات بعض الدول العربية من التجارة الخارجية للخدمات مثل مصر والسعودية ، ويقابل هذه الزيادة في الصادرات زيادة في الواردات من الخدمات . ومما سبق يتضح لنا أن الدول العربية معنية بالعمل المشترك فيما بينها من أجل تفعيل وتطوير منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لتحرير التجارة العربية في الخدمات في إطار هذه المنطقة والدخول في مفاوضات جادة لتحريرقطاع الخدمات في المنطقة وقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول العربية لذلك، ومع ذلك ظل الأمر مقصورا علي خمس دول عربية فقط هي (المغرب وتونس ومصر والأردن وموريتانيا) ، فيجب علي البلدان العربية العمل علي التكامل الاقتصادي فيما بينها لمواجهة تحديات التجارة العالمية والدخول تكتل اقتصادي عربي علي غرار التكتلات الاقتصادية العالمية .

ولقد وصف البعض القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية (١) ، وحيث تنتشر الكثير من التكتلات الاقتصادية في مختلف المجموعات الجغرافية في العالم.ونجدمن أهم التكتلات الاقتصادية التكتل الاقتصادي الأوروبي والمعروف حاليا بالاتحاد الأوروبي، والذي يعد من أنجح التكتلات الاقتصادية في العالم . وهذا ما نتمناه لدولنا العربية .

---

(١) Andic Faut : Atheory of Economic Integration For Developing Countries,George Allen and Unwin Ltd, London, 1971,p.76

وهذه الحقيقة تدل على أن تجارة الخدمات سوف تأتي بنتائج غير مواتية للبلدان العربية في ظل منظمة التجارة العالمية ، إذ من المرجع أن يميل معدل التبادل التجاري في غير صالح كفة العرب في تجارة الخدمات. ويزداد الأمر سوءً إذا ما أخذنا بالاعتبار تجارة السلع كثيفة التكنولوجيا التي تخضع لحقوق الملكية الفكرية وهي سلع تنتجها وتستحوذ أسرار ابتكارها وصناعاتها الدول المتقدمة . مما لا يؤشر وضعا تساومياً للبلدان العربية وفق الاندماج في ترتيبات الجات ومنظمة التجارة العالمية (١) .

ثانياً: تحرير تجارة الخدمات فيما بين الدول العربية .

ونجد أنه بالنظر إلي جهود الدول العربية المبذولة لتحرير التجارة البينية في السلع في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنه يبدو من الأهمية بمكان توصل الدول العربية إلي وضع برنامج تنفيذي لتحرير التجارة البينية للخدمات ، وذلك عن طريق اعتماد الاتفاق علي قواعد موحدة لتطبق بصورة شاملة علي جميع نشاطات الخدمات . وقد تكون القواعد التي تضمنتها اتفاقية الخدمات "جاتس" أفضل القواعد المتاح إتباعها في إطار منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى ، أيضا الاتفاق علي إزالة عدد من الحواجز التي تؤثر بصورة مباشرة على توريد الخدمات فيما بين الدول العربية (٢) .

(١) عاطف لافي ، وجدان كاظم عبد الحميد : العرب إزاء التكتل التجاري العالمي ومنطقة التجارة " مقارنة وتحليل مستقبلي للقيود والحدود ، بحث مقدم للمؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية "منظمة التجارة العالمية–الفرص والتحديات– اهتمامات الدول العربية"،المنعقد في بيروت، لبنان في الفترة من ٢٦–٢٨أبريل ٢٠١١، ص ١٣.

(٢) راجع/ تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي : الدول العربية والتجارة في الخدمات التطورات المطلوبة دوليا والتحركات المنشودة إقليمياً ، مؤتمر القمة المصرفية العربية ، مرجع سابق، ص ٥٨٥ .

ثالثاً: دور التجارة العربية البينية في التقليل من تبعية الاقتصاديات العربية للعالم الخارجي .

الدول العربية تعتمد علي العالم الخارجي في الحصول علي كثير من السلع والمنتجات والخدمات الخبرات والتكنولوجيا، حتى بالنسبة للسلع الأساسية المهمة والإستراتيجية كالسلع الغذائية الضرورية والمنتجات الدوائية والمنتجات العسكرية، وتعتمد الدول العربية كذلك علي العالم الخارجي في بناء الاستثمارات وتمويل المشروعات . الأمر الذي وضع الدول العربية موضع التبعية للعالم الخارجي بشكل كبير، حيث أصبحت أي تغيرات أو تطورات تحدث في اقتصاديات العالم الخارجي تعود بأثر كبير علي اقتصاديات الدول العربية ، سواء تمثلت هذه التغيرات في ارتفاع أسعار الواردات العربية ، أو ارتفاع تكلفة الخبرات الأجنبية وغيرها من التغيرات التي تؤثر سلبياً علي خطط التنمية في الدول العربية ، ولاشك أن العمل الاقتصادي العربي المشترك يزيد من اعتماد الدول العربية علي بعضها البعض سواء فيما يتعلق بالحصول علي السلع والمنتجات أو التمويل والاستثمارات أو نقل التكنولوجيا والخبرات،وفي المقابل يقل اعتماد الدول العربية علي العالم الخارجي وبالتالي تقل تبعية الدول العربية للخارج (١) .

ومما لاشك فيه أن التنسيق بين المواقف والسياسات التفاوضية حول عدد من القضايا المحورية في عمليات التعامل الاقتصادي الدولي له أثر كبير في تحقيق قدر أكبر من الحماية والاستقلال للمصالح العربية في مواجهة القوي والضغوط الخارجية ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الوطن العربي يملك من الأسلحة والقدرات مايسمح له بان يكون طرفاً مؤثراً في صياغة نمط العلاقات الاقتصادية

(١) د. مصطفي محمد العبد الله الكفري : السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك،بحث مقدم لمؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات المستقبل،جامعة أسيوط،المؤتمر السنوي الثاني ٢٥-٢٧ نوفمبر١٩٩٧، ص ١٠٤.

الدولية القائم ، لصالح قضايا التحرر العربي (١) .

ولهذا فإن الدول العربية مضطرة إلي تنسيق جهودها وسياساتها وتوحيد أرائها والتعامل مع العالم الخارجي بوصفها كتلة اقتصادية واحدة علي النحو الذي يثقل مركزها التنافسي والتفاوضي بالطريقة التي تستطيع من خلالها الحصول علي مميزات أكبر أثناء التفاوض مع الدول أو التكتلات الأخرى (٢) .

---

(١) د . محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٤٢ .

(٢) د. فاروق حسانين مخلوف:مشروع السوق العربية المشتركة في ظل أحكام الجات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة ، بحث مقدم لمؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ ، ص ٦١٩.

المبحث الثاني

التعاون الاقتصادي العربي لتحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر مناطق التجارة الحرة بشكل عام ركيزة أساسية لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القوة التنافسية للدول أعضاء المنطقة مجتمعة أو منفردة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ، وتشجع علي قيام المؤسسات المالية بما يخدم أغراض الاستثمار في المنطقة (١) .

وتقوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى علي تصور أنها نظام إقليمي فرعي من النظام التجاري الدولي الذي يسمح بتشكيل التجمعات التجارية الإقليمية ، ولكن ما يجب معرفته أن هذه المنطقة ما هي إلا خطوة أولية صغيرة في هذا التجمع وهي بمثابة تمهيد لمراحل ومستويات أخري أكثر عمقا (٢) . وحيث أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للدول العربية تجمع في إطار تكتل اقتصادي واحد بدايته تحرير التجارة البينية، لتنتقل السلع العربية بحرية دون قيود أو رسوم جمركية أو غير جمركية ،وتمهد الدول العربية للوصول إلي درجات أعمق في سلم التكامل الاقتصادي (٣) .

فلهذا يجب علينا كعرب ، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ، وما

(١) د. خالد سعد زغلول حلمي: منطقة التجارة الحرة ،صورة أولية للتعاون الاقتصادي العربي ، بحث مقدم لمؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ٢٥- ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٩٧ ، ص ٣٧٧.

(٢) د. نيفين حسين شمت: سياسة مكافحة الإغراق في العالم العربي ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٠ ، ص ٥ .

(٣) د. إكرام عبد الرحيم : السوق الشرق أوسطية من هر تزل إلي ما بعد باراك ، مركز الحضارة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٠، ص ٥٠ .

يعانيه العالم من أزمات اقتصادية ، وما يمر به نظام التجارة الدولية من تطور موجه نحو حرية التجارة الدولية، وما يفرضه كل ذلك من تحديات صعبة وقاسية ، أن نسرع كعرب في الخروج من حالة خداع النفس والذات،والتوقف عن طرح الشعارات الجوفاء،وأن نبذل مزيداً من الجهد لتفعيل وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١) .

ولهذا فإن تفعيل وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليس نهاية المطاف بل البداية للوصول إلي الوحدة الاقتصادية العربية (٢) . وسوف نتناول التعاون الاقتصادي العربي لتحرير التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول: دور منطقة التجارة العربية في تنمية اقتصاديات الدول العربية
المطلب الثاني: أثر نظام تحرير التجارة الدولية علي قطاع الخدمات في الدول العربية .

---

(١)مرسي عطا الله : قبل الذهاب إلي القمة الاقتصادية ، جريدة الأهرام ، السنة ١٣٣ ، العدد ٤٤٥٧٩ ، الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٥.

(٢) جابر محمد محمد الجزار : التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ، ٢٦٦ ، أول يونيو ٢٠٠٦ ، ص ٥٥ .

المطلب الأول

دور منطقة التجارة العربية في تنمية اقتصاديات الدول العربية

إن منطقة التجارة الحرة هي أسلوب من أساليب تحرير التجارة بين أعضائها، ولا أحد ينكر أهمية تحرير التجارة الدولية في دفع عملية التنمية الاقتصادية ، لذلك فقد أشارات العديد من التقارير الاقتصادية إلي أهمية تفعيل وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية (١) . كذلك نجد العديد من المسئولين العرب يؤكد علي أهمية السعي الجاد لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجل تجنب الأثار السلبية والتحديات القاسية التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي علي اقتصاديات الدول العربية (٢) .

وتعمل منطقة التجارة الحرة علي إزالة جميع عوائق التجارة بين أعضائها،وفتح السبل أمام تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال بحرية تامة بين الدول الأعضاء ، وهو ما يؤدي إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويرفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء،ويحفز التوسع في النشاط الاقتصادي والاستفادة من مزايا إنتاج الحجم الكبير، ويتيح استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل، ويؤدي إلي تخفيض معدلات البطالة، ويعمل علي خلق طاقات إنتاجية جديدة، ويساعد علي تحديث وتطوير الإنتاج وتنويعه ، ويحقق الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول الأعضاء ، ويزيد من القدرات التنافسية تجاه العالم الخارجي (٣) .

(١) يسرى الغرباوي: العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥، مجلة الأهرام الاقتصاد ، العدد ١٩٧٠ ، الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ .

(٢) عبد الله بن أحمد زينل علي رضا :(وزير التجارة والصناعة السعودي)، كلمة ألقيت في المنتدى الاقتصادي العربي السابع عشر ، بيروت ٦–٧ ربيع الأخر ١٤٣٠ ، ٢ – ٣ أبريل ٢٠٠٩ .

(٣) د.عبد المطلب عبد الحميد : السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، الطبعة الأولي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٦ .

ولكن هل تستطيع الدول العربية إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية ؟ وهل لديها القدرة علي تفعيل دور هذه المنطقة في تنمية اقتصاديات الدول العربية ؟

أمور نبحثها تباعاً في النقاط التالية:

أولاً : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

بعد أن وقعت الدول العربية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ ، ارتأت ضرورة تفعيل هذه الاتفاقية علي النحو الذي يكفل تحقيق أهدافها، ولهذا أنشأت الدول العربية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للمساهمة بدور فاعل في تنمية التجارة العربية البينية ، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

فقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورة انعقاده التاسعة والخمسين التي انعقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في ١٩٩٧/٢/١٩ قراره رقم ١٣١٧ بشأن الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والموافقة علي برنامجها التنفيذي (١) .

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الخامس مع مطلع عام ٢٠٠٢ ، وبلغ التخفيض من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، علي السلع ذات المنشأ العربي، ٥٠% من تلك التي كانت مطبقة في ١٩٩٧/١٢/٣١.وبلغ عدد الدول العربية أعضاء المنظمة في نهاية عام ٢٠٠٢ ست عشر ة دولة عربية.ولقد استفاد السودان من الميزة التي أقرتها القمة العربية في بيروت في مارس٢٠٠١ ، والتي منحت الدول العربية الأقل نموا مهلة حتى

(١) راجع / نص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي رقم ١٣٧١ د. ع ٥٩، بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ .

- Council of Arab Economic Affairs ministers : Modern arab League,BACKGROUND GUIDE,2011- 2012,p7.

عام ٢٠١٠ للوصول إلي التعريفة الصفرية ، وترك لهذه الدول تحديد الأسلوب الذي تتبعه في التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية.في حين ستصل بقية الدول العربية إلي الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية علي السلع العربية المنشأ في ٢٠٠٥/٥/١. ولقد اختار السودان أن يبدأ في تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية مع مطلع عام ٢٠٠٥ ، بنسبة ٢٠% سنويا لمدة خمس سنوات (١).

وتلتزم الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأن تودع لدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هيكل التعريفة الجمركية المطبق لديها كما في ١٩٩٧/١٢/٣١م ، والذي يتم علي أساسه التخفيض التدريجي ، وصورة من التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطات المختصة لديها إلي إدارة الجمارك والمنافذ الجمركية لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية علي السلع ذات المنشأ العربي ، وتقوم الأمانة العامة بتعميم هاتين الوثيقتين علي كافة الدول الأعضاء ، وإتاحتها أيضا للقطاع الخاص الراغب في الحصول عليها (٢) .

ورغبة في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، بعد أن كان قد أنشا لجنه وزارية سداسية كلفها بدراسة البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية تتماشي مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها كما تتماشي وأحكام منظمة التجارة العالمية وتحافظ علي مصالح الدول العربية وتنمي العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينها (٣) .

(١) التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات . – www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jar/Jaer2003/12.pdF.

(٢) د.محمد هشام خواجكية،د.محمد ابن دليم القحطاني:التكتلات الاقتصادية الدولية وتحديات التكامل الاقتصادي العربي، بدون ناشر،الطبعة الأولي،الرياض،١٤٢٤هجرية، ٢٠٠٤،ص ١٠٥.

(٣) د. سليمان المنذري: السوق العربية المشتركة دروس الماضي وتحديات المستقبل ، بحث قدم لندوة المشروعات العربية ومستقبل الاقتصاد العربي ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط المؤتمر السنوي الثاني ٢٥ – ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ ، ص ٧٣.

ونجد أن تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما بين الدول العربية الأعضاء ، سوف يؤدي إلي زيادة قدرة الدول العربية علي المساومة والتفاوض علي مكاسب التجارة الخارجية في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية .

ويمكن إيجاز الفوائد التي تعود علي الدول العربية من تفعيل وتطوير دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يلي (١) :

١- خلق سوق عربية كبيرة

٢- تسهيل الدمج التدريجي للاقتصاديات العربية في النظام الجديد للتجارة العالمية .

٣- إتباع أسلوب الإنتاج بكميات كبيرة علي النحو الذي يساعد علي تحقيق وفورا ت الحجم الكبير، ويؤدي إلي توزيع أكفأ للموارد الإنتاجية وبالتالي تسارع وتيرة التطور والنمو الاقتصادي.

٤- دعم قوة التفاوض العربية داخل منظمة التجارة العالمية في مواجهة التكتلات الإقليمية الأخرى .

٥- تسهيل نقل كافة السلع والخدمات ضمن المنطقة العربية .

٦- اجتذاب رؤوس الأموال الوطنية والإقليمية والأجنبية .

٧- تفادي الحالة العبثية الناشئة عن تحرير التجارة بين الأقطار العربية من جهة وأوروبا والتكتلات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى، بينما لا تزال التجارة العربية البينية واقعة تحت أنواع مختلفة من القيود .

٨- وضع حجر الأساس لإقامة السوق العربية المشتركة .

٩- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لنقل التكنولوجيا .

(١) د.جابر محمد محمد الجزار: التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ، ٢٦٦ ، أول يونيو ٢٠٠٦ ، ص ٥ ، ٦ .

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا " الأسكوا ": الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الأسكوا ٢٠٠٤ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٥ ، ص ٢٧، ٢٨.

١٠- فتح المجال لتقسيم عملية التصنيع بحيث يتشارك منتجون من أقطار مختلفة في صناعة السلعة الواحدة .

ثانياً:إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تغطي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الأن التجارة في السلع فقط ولا تغطي تجارة الخدمات ، ولم تتضمن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في أي من موادها ما يشير إلي تجارة الخدمات ، وبالتالي فإن البرنامج التنفيذي للاتفاقية لم يتضمن تجارة الخدمات في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . إلا أن البرنامج التنفيذي أشار في الفقرة التاسعة منه إلي أنه " نظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثيره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة " وبعد انضمام عدد من الدول العربية إلي منظمة التجارة العالمية ، وسعي بقية الدول العربية للانضمام ، وجد من الضروري التعامل مع تجارة الخدمات الأسلوب ذاته الذي تم التعامل به مع تجارة السلع ، خاصة وأن الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية ملزمة بتحرير بعض الخدمات في إطار اتفاقية الجات.فقد أدي ذلك إلي التفكير الجاد في العمل علي تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية بما يمكنها من تبادل مميزات وإعفاءات فيما بينها دون تعميمها علي الدول الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية وفقا لما تتيحه المادة الخامسة من اتفاقية الجاتس (١) .

١- التعاون العربي لتحرير التجارة في الخدمات

لقد توصلت الدول العربية إلي تحرير تجارتها البينية للسلع في إطار البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي بدأ في العام ١٩٩٨.

(١) التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات .
– www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jar/Jaer2003/12.pdF .

ومنذ مطلع عام ٢٠٠٥ ، أصبح تبادل السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تضم جميع الدول العربية باستثناء موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر، غير خاضع للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، الأمر الذي ساهم في زيادة التبادل التجاري البيني في الأعوام القليلة الماضية. ولقد أصبحت عملية تحرير التجارة البينية في الخدمات تلقي المزيد من الاهتمام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث تقوم إحدى عشرة دولة عضو في المنطقة بالتفاوض منذ عام ٢٠٠٣ وذلك للتوصل إلي اتفاقية لتحرير التجارة البينية في الخدمات أسوة باتفاقية (الجاتس) لمنظمة التجارة العالمية ، وعلي أن تتضمن التزامات بتحرير تجارة الخدمات بصورة أشمل من الالتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الدول العربية إلي منظمة التجارة العالمية (١) .

غير أن المفاوضات العربية لتحرير التجارة البينية في الخدمات التي كان من المتوقع أن تستكمل قبل نهاية عام ٢٠٠٥ ، مازالت جارية وتواجه مجموعة من العقبات.ومن أبرز تلك العقبات تزامن مسارات مفاوضات الدول العربية لتحرير التجارة في الخدمات.مع مسار مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة، ومسار مفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية للتوسع في تحرير تجارة الخدمات مع دول الاتحاد الأوروبي،بالإضافة إلي مسار مفاوضات تجريها الدول العربية فيما بينها ومع دول أجنبية لإنشاء مناطق للتجارة الحرة . ولقد أدي تزامن مسارات هذه المفاوضات خلال الفترة نفسها إلي تشتت الموارد والجهود الوطنية للدول العربية في الإعداد للمفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات والمضي قدماً فيها . كما أن هناك حاجة ملحة لزيادة الوعي بأهمية تحرير التجارة البينية للخدمات والفوائد المرجوة والتي تعود علي الموردين والمستهلكين للخدمات في

(١) نظرة عامة علي اقتصاديات الدول العربية عام ٢٠٠٨ . بتاريخ ٢٠١٣/٤/٤م .
– www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jaer/Jaer2009/2.pdF

الدول العربية ، إضافة إلي عدم توافر البيانات الإحصائية عن التجارة البينية في الخدمات ، وكذلك الدراسات القطاعية التي تساعد علي بلورة مواقف تفاوضية تأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية المختلفة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني للدول العربية المشاركة في المفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات (١).

٢- تنظيم تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تعتبر تجارة الخدمات من الأنشطة الاقتصادية التي تنمو بمعدلات أسرع بكثير من نمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ولقد اهتمت الدول المتقدمة بتنشيط وتنمية تجارة الخدمات فيها حتى أصبحت نسبتها من التجارة العالمية للخدمات ما يصل إلي٨٠% تاركة فقط ٢٠% من تلك التجارة إلي البلدان النامية ، وحتى هذه النسبة الضئيلة لم تتعدي قطاعات السفر والسياحة وبالتالي فهناك فرصة كبيرة أمام الدول العربية لتطوير قطاع الخدمات وزيادة قدرته التنافسية من خلال الاعتماد المتبادل فيما بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لهذا فإن إدخال أنشطة تجارة الخدمات تباعاً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع إعطاء الأولوية للقطاعات الأساسية كالسياحة والتأمين، والنقل والمقاولات والتشييد والبناء من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية . خاصة وأن تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية يجب أن يجلب معه تأثيرات إيجابية قوية ملموسة علي حجم وقيمة التجارة العربية البينية وأن يمثل نقطة انطلاق متينة نحو أفاق تطور واعدة للتكامل الاقتصادي العربي (٢) .

ثالثاً: الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات .

نظراً لأهمية تجارة الخدمات في التجارة العربية بشكل عام،وفي التجارة العربية

(١) نظرة عامة علي اقتصاديات الدول العربية عام ٢٠٠٨ .

– www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jaer/Jaer2009/2.pdF .

(٢) د.جابر محمد محمد الجزار: التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ، ٢٦٦ ، أول يونيو ٢٠٠٦ ، ص ٥١ .

البينية بشكل خاص ، وبعد أن انضم عدد كبير من الدول العربية إلي منظمة التجارة العالمية ، بالإضافة إلي الدول التي بدأت التفاوض بشأن الانضمام للمنظمة، تزايد اهتمام الدول العربية بتحرير تجارة الخدمات فيما بينها. وقد أكدت القمة العربية في عمان عام ٢٠٠٠ علي أهمية إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وطلبت من المجلس الاقتصادي والاجتماعي سرعة اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك . وبعد دراسة اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي ، وعدم إمكانية الاستناد إليها في تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ، وجد من الضروري أن تعمل الدول العربية علي إعداد اتفاقية جديدة لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها . وقد بدا العمل لإعداد هذه الاتفاقية منذ عام ٢٠٠١ ،خاصة أن هناك جوانب إيجابية للتعاون العربي في تجارة الخدمات نجملها في الأتي (١):

١- سهولة الانضمام والإدارة : تعد من بين الأسباب الرئيسية التي تدعو الدول العربية للدخول في ترتيبات تجارية إقليمية في تجارة الخدمات ، وكذلك إمكانية التوصل بين الدول العربية لاتفاقيات حول عدد كبير من الموضوعات في غضون فترة قصيرة نسبيا . مقارنة مع المفاوضات التي جرت وتجري في إطار منظمة التجارة العالمية ، والتي غالبا ما تكون شديدة التعقيد وتشترك فيها دول كثيرة ، مما يجعل الوصول إلي اتفاق أمراً بالغ الصعوبة ويستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا . وأما الدول العربية فإنها أقرب إلي الاتفاق فيما بينها لخدمة مصالحها المشتركة .

٢- زيادة فرص ومجالات الاستثمار: أيضا يترتب علي تحرير التجارة في الخدمات ضرورة تحرير الاستثمارات المباشرة ، وحق التواجد للشركات العربية في أسواق بعضها البعض وإزالة القيود أمام حرية الانتقال أمام رجال الأعمال

(١) التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات .
– www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jar/Jaer2003/12.pdF .

والمستثمرين العرب .الأمر الذي سوف يؤدي في ظل تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية ، إلي جانب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية إلي المنطقة العربية للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة .

٣- توسيع نطاق التجارة : لابد من توسيع منطقة التجارة الحرة العربية لتتضمن تحرير تجارة الخدمات ، والعمل علي تعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية من شأنه أن يساعد كثيرا في معالجة أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية منفردة . كما يساعد كذلك علي توسيع رقعة السوق وتهيئة مجال أوسع وأعمق لعمل الشركات ونشاطها ، وبفتح المجال أمامها لتكوين وحدات ذات أحجام كبيرة ، الأمر الذي سوف يرفع من كفاءتها ويعزز من قدرتها التنافسية في ظل إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات وتحريرها .

وتوجد مبادئ مهمة يتم أخذها في الاعتبار في إعداد مشروع الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات، هي ألا تتعارض بنود الاتفاقية مع مبادئ اتفاقية تجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية (الجاتس) ، وألا تخل أو تؤثر علي التزامات الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية تجاه المنظمة العالمية للتجارة في إطار اتفاقية الجاتس. وكذلك فقد كان من الضروري التعرف أولا علي الالتزامات التي تقدمت بها كل دولة عربية عضو في منظمة التجارة العالمية إلي المنظمة(١).

هذا وتتكون الاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات من جزئين الأول يتعلق بالأحكام العامة لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ، وتم فيه مراعاة أن تتماشي هذه الأحكام مع أحكام اتفاقية (الجاتس) حتى لا يشكل ذلك تناقضا بالنسبة للدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية أو الدول العربية التي هي بصدد الانضمام إلي المنظمة العالمية . أما الجزء الثاني من الاتفاقية فيتعلق

(١) التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات .
– www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jar/Jaer2003/12.pdF. .

بجداول الالتزامات والتعهدات الخاصة بالدول الأطراف في الاتفاقية ، مع مراعاة أن تفوق الالتزامات والتعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية ، الالتزامات والتعهدات التي تقدمت بها إلي منظمة التجارة العالمية ، وبحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في الإطارالعربي جزءا هاما من تجارة الخدمات العربية . كذلك اعتماد القوائم الإيجابية في جداول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة في الانضمام ، بالإضافة إلي الاتفاق علي قواعد موحدة تطبق بصورة كاملة علي جميع نشطات الخدمات ، وتم اعتماد قواعد ومبادئ اتفاقية الجاتس ، كذلك إمكانية بدء المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية وهي الدول الراغبة في تحرير الخدمات ولها الاستعداد لذلك الأن ، ويمكن أن تلحق بها الدول العربية في مرحلة لاحقة وبعد مواءمة أوضاعها بما يؤهلها لعملية التحرير (١).

---

(١) التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات .
– www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jar/Jaer2003/12.pdF .

المطلب الثاني

أثر تحرير التجارة الدولية علي قطاع الخدمات في الدول العربية

لقد أصبح من المستحيل انعزال الدول العربية عن المجتمع الدولي،كما أصبح من المستحيل الخروج من نظام التجارة العالمية الجديد والقائم علي تحرير التجارة الدولية، فالمشاركة الفعالة والإيجابية في ظل ذلك النظام ضرورة تحتمها متطلبات التنمية (١). وتعد الدول العربية بوجه عام من الدول النامية ، لهذا فإن العديد من الأثار التي قد تعود علي الدول النامية من جراء تحرير التجارة الدولية تنطبق في جانب كثير منها علي مجموعة الدول العربية أيضا(٢).

والدول العربية باعتبارها من الدول النامية فإنه يختلف مدي استفادة الدول النامية أو مدي تضررها من تطبيق نظام تحرير التجارة العالمية من دولة إلي أخرى تبعا لنظامها وهيكلها الاقتصادي من ناحية ، ومدي تأقلمها مع المعطيات الاقتصادية الوطنية والدولية المستقبلية من ناحية أخري ، فإن الأمر ذاته ينطبق علي الدول العربية (٣) .

كذلك نجد أن تفاعل الدول العربية مع النظام العالمي لتحرير التجارة الدولية قد أسفر عن عدة أثار ونتائج ، حيث يشهد العالم مجموعة من التحولات التي تهدد قضايا التنمية العربية بالعديد من المخاطر، هذه التحولات فيها من الجدة

(١) د. ماجد المالكي : التكامل الاقتصادي العربي في ظل اتفاقية الجات " ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب "، الإسكندرية ، ١٩- ٢١ مايو ١٩٩٥م ، ص ١ .

(٢) د. أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلي مراكش،الطبعة الأولي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٢٤٦ .

(٣) د.نبيل حشاد: الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي،دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ١٠٨ .

والجدية ما يجب أن نتفهمه ونقدر أثارة علي حاضرنا السياسي والاقتصادي والتنموي ، وعلي ما نطمح أن تكون عليه حيال الأجيال العربية القادمة (١) .

كما يرى الكثيرون أن الدول العربية قد تأثرت اقتصادياتها سلبا من جراء التغيرات الاقتصادية الناتجة عن تحرير التجارة الدولية ، والتي وضعت العديد من التحديات أمام الدول العربية،هذه التحديات تستدعي من الدول العربية إعادة تحديد أهدافها الاقتصادية الخارجية والداخلية بما يتلاءم مع المعادلات الدولية وكذلك الإقليمية الجديدة ، هذا بحكم ما تمتلكه من موقع استراتيجي وموارد طبيعية يؤهلانها لاحتلال مكانة متميزة في المنظومة العالمية (٢) .

وقد أجمعت التقارير الاقتصادية الدولية الصادرة من المنظمات الاقتصادية الدولية الرسمية ومراكز البحوث والدراسات الاقتصادية غير الرسمية علي تعاظم خسائر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علي وجه الخصوص ، والدول النامية بصفة عامة ، بلغ مليارات الدولارات ، وتلازمت هذه الخسائر الكبيرة مع تدهور اقتصاديات تلك الدول بسبب رفع إجراءات الحماية الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات (٣). هذه الخسائر الكبيرة بسبب تمتع المنتجات والسلع والخدمات الغربية بالجودة العالية والأسعار التنافسية والتطوير التكنولوجي والتقني المستمر (٤) .

(١) عمرو موسي : كلمة في الجلسة الافتتاحية للمنتدى الاقتصادي العربي ، بيروت ، مايو ٢٠٠٨ .

(٢) علي الحاروني : اقتصاديات العرب إلي أين ؟ ، مقال منشور بجريدة الأهرام المسائي ، العدد رقم ٦٠٩٩ ، الصادر في ٢٠٠٨/١/٨ .

(٣) د. إبراهيم أحمد قناوي الشاذلي: أثر التكتلات الاقتصادية الدولية علي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، السنة المائة ، العدد ٥٠٠ ، أكتوبر ٢٠١٠ ، القاهرة ، ص ٥ .

(٤) د. عبد المطلب عبد الحميد : العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢.

وحيث أن الاقتصاد العربي يواجه في الوقت الراهن العديد من التحديات التي تتطلب الاهتمام بالعمل العربي المشترك ، علي النحو الذي يمكنه من التصدي لهذه التحديات ، وتجنب الأخطار التي يفرضها علية النظام الاقتصادي العالمي الراهن (١) .

أولاً: أثر نظام التجارة الدولية علي قطاع الخدمات العربي .

هناك العديد من التحديات المرتبطة بتحرير التجارة في الخدمات ، ومن بين هذه التحديات الضغوط التي تمارس من المجتمع الدولي لتحرير الخدمات من أجل خدمة وفائدة ومصالح شخصية ومحددة في الخارج .هذه الضغوط تتم من دون الالتفات إلي البيئة المحلية أو الحاجة إلي إصلاح علي المستوي المحلي التنظيمي والمؤسسي من أجل ضمان عملية تحرير فعالة ومثمرة في المجال التنموي . في الواقع ، وبسبب مثل هذه الضغوط يتم التحرير من دون فوائد بسبب أثارعديدة بما في ذلك إعاقة المنافسة،وضعف وعدم فعالية النظم المحلية وغياب سياسة نفاذ هادفة. هذا ومن المرجح أن يكون الحال كذلك بالنسبة للدول العربية لأمرين:الأول يرتبط بالبلدان طور الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية والتي يرجح أن تواجه طلبات إضافية من أعضاء منظمة التجارة العالمية لفتح قطاعات خدمتها ، بغض النظر عن مستوي تنميتها ووضع قطاعات الخدمات لديها . أما الثاني يتم عن طريق الضغوط التي تمارس قبل الشركاء التجاريون الكبار عند التفاوض علي اتفاقات التجارة التفضيلية مع الدول العربية مثل (ما تم بين الولايات المتحدة العربية والأردن والمغرب وعمان والبحرين) حيث طرح النوع نفسه من المطالب لفتح قطاعات الخدمات ، كما في حالة الانضمام (٢).

(١) Martin Delierneux: Les Garanties Independantes,Quinzans de Juris prudence et de Doctrine (de01989 a 2003),Driot Bancaier et Financier, 2003, p.343.

(٢) د. احمد فاروق غنيم: تحديات تحرير الخدمات في السياقات متعددة الأطراف والإقليمية: حالة البلدان العربية . في ٢٠١٣/٥/٥

- www.annd.org/arabic/data/publications/pdF/36-pdF

فالدول العربية معظمها يعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في مجال الخدمات ، بسبب عدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية للشركات المثيلة في الدول المتقدمة (١) ، بالإضافة إلي ضعف قدراتها علي عرض خدماتها في الأسواق العالمية ، الأمر الذي جعل الدول العربية مستوردة صافية للخدمات، ودائماً نجد ميزان الخدمات يسجل عجزاً في موازين مدفوعا تها ، وذلك علي الرغم من أن بعض الدول العربية تعمل علي تنمية قطاع الخدمات فيها مثل مصر والأردن وتونس(٢).

وتوجد عدة عواقب محتملة تدفع الدول النامية إلي القلق وتوخي الحذر من جراء تحرير تجارة الخدمات علي اقتصادياتها و من بينها اقتصاديات الدول العربية، ومن ضمن بوادر القلق ما يلي (٣) :

١- أن الانفتاح علي المنافسة العالمية قد يعوق الصناعات الناشئة لهذه البلاد في مجال الخدمات خاصة منها الصناعات التي ترعاها المؤسسات الحكومية .

٢- قد يحدث مساس بالسيادة الوطنية والأمن الوطني لهذه البلدان نتيجة لهذا الانفتاح .

٣- قد تفقد هذه البلدان بعض جوانب الرقابة التي تمارسها علي الاستثمارات الأجنبية من جراء تحرير تجارة الخدمات .

٤- تحرير تجارة الخدمات قد يؤدي إلى تلاشى رقابة هذه البلدان علي السياسة

(١) د.علي موسي: الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين، بحث مقدم لمؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي الثاني ، ٢٥- ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ ، ص ٣٤٢ .

(٢) د.السيد عبد المولي:اتفاقيات الجات وأهم أثارها المحتملة علي الاقتصاديات العربية،مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي ، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، يوليو ٦١٩٩٥ ، ص ٣٦٦.

(٣) راجع/مجلة البنك الإسلامي للتنمية:"تجارة الخدمات"،الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات والدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقائع ندوة الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقيات جولة أورجواي ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ٧- ١٠ يونيو ، ١٩٩٧ ، ص ٢٥٩ وما بعدها .

النقدية الوطنية وبالتالي تقليص ميدان عمل السلطات النقدية .

ثانياً: الأثار الإيجابية لنظام تحرير التجارة الدولية علي اقتصاديات الدول العربية

توجد عدة أثار إيجابية من الممكن أن تستفيد منها الدول العربية نتيجة لتطبيق نظام تحرير التجارة الدولية نذكر منها ما يلي (١):

١- ينطوي نظام تحرير التجارة الدولية علي إزالة عقبات وحواجز التصدير، وهو ما يتيح للاقتصاديات العربية والبلدان النامية فرص أوسع للتصدير ، خاصة للمنتجات التي تمتلك فيها ميزة نسبية أو تنافسية .

٢- نظام تحرير التجارة الدولية يكفل للدول العربية – باعتبارها من الدول النامية – معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات ، بما في ذلك حماية الصناعات الوطنية ، وتبادل المزايا و التفضيلات فيما بينها دون الالتزام بمبدأ الدولة الأكثر رعاية .

٣- يوفر نظام تحرير التجارة الدولية للدول العربية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى .

٤- إن تحرير التجارة الدولية واحترام المنافسة يمثل حافزا للصناعات المحلية العربية لرفع مستوي جودة الإنتاج وتحسين الكفاءة في تخصيص واستغلال الموارد المتاحة ، وهو ما يؤدي إلي رفع القدرات التنافسية للصناعات العربية ومن ثم زيادة الطلب عليها سواء المحلي أو الدولي ، وبالتالي زيادة الناتج المحلي العربي الإجمالي ، وارتفاع معدلات التنمية ، وارتفاع في مستوى معيشة الشعوب العربية .

٥- إن نظام تحرير التجارة الدولية وما يقوم عليه من تحرير تجارة الخدمات وعلى رأسها الخدمات المصرفية و التمويلية سوف يؤدي إلي زيادة تدفق

(١) د. عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠٤ .

الاستثمارات الأجنبية إلي داخل المنطقة العربية .

ثالثاً : الأثار السلبية لنظام تحرير التجارة الدولية علي اقتصاديات الدول العربية .

مما لاشك فيه أن نظام تحرير التجارة الدولية سوف يكون له العديد من الأثار السلبية علي الدول النامية ومنها الدول العربية،ويمكن فيما يلي إيجاز أهم الأثار السلبية علي اقتصاديات الدول العربية في النقاط التالية (١):

١- إن نظام تحرير التجارة الدولية يعرض الصناعات العربية – لاسيما الناشئة – لمنافسة قوية لا تقدر عليها ، الأمر الذي يؤثر سلبا علي مستقبل الصناعة العربية .

٢- إلغاء الدعم المقدم للمنتجات الزراعية التزاماً بأحكام نظام تحرير التجارة الدولية سوف ينتج عنه ارتفاعاً ملحوظاً في أسعارها ، الأمر الذي يقع عبئه في الأساس علي الدول العربية نظراً لأنها تعتمد بشكل أساسي علي الاستيراد لتوفير احتياجاتها من السلع الزراعية .

٣- تحرير التجارة في الخدمات وإخراج العمالة من دائرة التحرير سوف يؤدي إلي تقييد تصدير العمالة المتوافرة في معظم الدول العربية .

٤- ينتج عن نظام تحرير التجارة الدولية تأكل في المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول العربية تتمتع بها في النفاذ إلي أسواق الدول الصناعية المتقدمة، والتي كانت الدول العربية قد حصلت عليها نتيجة لاتفاقيات تبادل تجاري بينها وبين الدول الصناعية .

٥- تقليص قدرة الدول العربية علي تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية .

(١) د. عبد المطلب عبد الحميد : النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

- د. نبيل حشاد : الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ وما بعدها .

الخاتمة

لاشك أن تحرير التجارة العربية في الخدمات من الأهداف المهمة والضرورية للاقتصاديات العربية ، والتي يجب أن تعمل الدول العربية علي تحقيقها ، وذلك نتيجة لدورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية،وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

وقد تعرضنا من خلال دراسة " تحرير التجارة في الخدمات وأثره علي الدول العربية " لأثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانعكاساتها عالمياً وعربياً كمبحث أول ، وذلك في مطلبين تناولنا في الأول اتفاقية الخدمات وأفاق التجارة العربية في الخدمات من خلال عرضنا لنقاط تم إجمالها في اتفاقية الخدمات (الجاتس) ودورها في تنظيم التجارة الدولية في الخدمات، ثم موقف الدول العربية من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) ، وأخيراً واقع تجارة الخدمات في الدول العربية . أما المطلب الثاني فتناولنا فيه للدول العربية ومسألة تحرير تجارة الخدمات عالمياً وعربياً في عدة نقاط هي تجارة الخدمات علي المستوي العالمي والعربي، ثم تحرير تجارة الخدمات فيما بين الدول العربية، ودور التجارة العربية البينية في التقليل من تبعية الاقتصاديات العربية للعالم الخارجي .

أما المبحث الثاني من هذه الدراسة فقد عالج التعاون الاقتصادي العربي لتحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك من خلال مطلبين ، الأول تناول دور منطقة التجارة العربية في تنمية اقتصاديات الدول العربية وذلك بالعرض لعدة أمور هي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ثم الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات والتي ننادي بها لتعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال الخدمات . والمطلب الثاني تم تخصيصه لأثر تحرير التجارة الدولية علي قطاع الخدمات في الدول العربية وذلك من خلال عدة نقاط تم إيجازها في أثر نظام التجارة الدولية علي قطاع الخدمات العربي ، ثم بيان

الأثار الإيجابية لنظام تحرير التجارة الدولية علي اقتصاديات الدول العربية ، وأخيراً الأثار السلبية لنظام تحرير التجارة الدولية علي اقتصاديات الدول العربية.

وبعد هذا العرض الموجز لما تم بحثه في هذه الدراسة ، يمكن القول إلي أنه قد توصلنا لبعض النتائج المهمة ، والتي تقود إلي تقديم بعض التوصيات التي نتمنى أن تساهم إذا ما أخذت في الحسبان في تنمية وتحرير تجارة الخدمات العربية وتطويرها .

- النتائج :

١- تزايد أهمية قطاع الخدمات في تنمية وتطوير الاقتصاد العالمي والمحلي ، وتنامي دور الخدمات في التجارة الدولية ، حيث أنه في ظل عصر المعلومات اكتسبت تجارة الخدمات أهمية متزايدة ، كالسلع يمكن أن تباع وتشتري ويمكن تبادله عبر الحدود الوطنية ، في إطار تحرير التجارة الدولية .

٢- لقد وفرت جولة أورجواي إمكانية الاستناد إلي قواعد مأمونة بصدد دخول الأسواق العالمية في مجال الخدمات ، وذلك بتقوية وتوسيع نطاق الضوابط والإجراءات والمؤسسات في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف ، ومن شأن هذه التحسينات النظامية التي تحمي الضعيف وتكبح جما ح الدول القوية ، وأن تعود بالنفع علي البلدان النامية والعربية الصغيرة .

٣- عدم وجود مواقف موحدة لمعظم الدول النامية ومنها الدول العربية في مفاوضات التجارة الدولية من أجل تعظيم المكاسب من خلال المزايا النسبية ، مما يحد من قوة الموقف التفاوضي للدول النامية بصفه عامة.

٤- عدم استفادة الدول العربية كثيراً من تحرير قطاع الخدمات عالمياً ، والمتمثل في قطاعات الخدمات المختلفة ومنها النقل والبنوك والاتصالات والسياحة والتأمين ، وذلك نظراً لأن الدول العربية مستورد صاف للخدمات .

٥- الدول العربية قادرة علي أن تحقق معدلات نمو مرموقة في تحرير تجارة الخدمات فيما بينها ، إذا ما تعاونت واستخدمت الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة والمتطورة فيما بينها لتحرير و تطوير قطاعات الخدمات المختلفة وخصوصاً قطاع النقل في الدول العربية، وذلك لصالح المصلحة العامة لشعوبها العربية .

٦- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودعم إقامة تكتل اقتصادي عربي موحد والعمل علي سرعة نقل التكنولوجيا إلي الدول العربية .

- التوصيات :

١- يجب علي الدول العربية إنشاء قاعدة بيانات موحدة وشاملة لضمان صحة التقديرات والتنبؤ وتحليل كافة البيانات لقطاع التجارة في الخدمات باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، وتدعيم القطاعات الخدمية بكافة الوسائل الممكنة للنهوض بها حتى تستطيع المنافسة الخارجية وتواجه التحديات المستقبلية في هذا المجال .

٢- القيام بالمزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجل تحرير كامل لتجارة الخدمات البينية ،بعد أن اتجه العالم إلي التكتلات الاقتصادية الكبيرة وإدخال نظم التجارة الالكترونية. ومن المهم تعزيز هذا الاتجاه وتنميته بين الدول العربية وصولاً إلي خطوات تاليه تحل كافة المشاكل و المعوقات جميعها ، و إزالة كافة العوائق والإجراءات التعقيدية أما تجارة الخدمات البينية (مثل نظام التأشيرات والإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين لغرض تقديم الخدمات وكذلك وجود قيود أمام الشركات التجارية العربية كقوانين الوكيل المعمول بها في دول الخليج و احتكار القطاع العام للعديد من الخدمات كالمواصلات وخدمات النقل وخدمات المطارات والخدمات المصرفية والتأمين)، وإلي إقامة اتحاد جمركي عربي وإلي خلق كيانات ومؤسسات عربية كبيرة فاعلة تعمل في مجال قطاع النقل بكافة أنواعه (بحري– بري – جوي– سكك حديد) والتوزيع والتخزين في منظومة متكاملة.

٣- يجب علي الدول العربية سرعة إقامة تكتل اقتصادي عربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وكذلك سرعة الانتهاء من إعداد اتفاقية لتغطية تجارة الخدمات بين الدول العربية وتفعيلها علي وجه السرعة في القطاعات الخدمية المختلفة فيما بينها . فالدول العربية يوجد لديها بالفعل ما يشبه الاتحاد الأوروبي ، ونقصد بذلك السوق العربية المشتركة ، و التي تسعي إلي تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي ، هذا التكتل يمثل أهمية قصوى للدول العربية .

٤- تعزيز الاتجاه نحو تعميق التخصص والتكامل في مجال الخدمات من خلال وضع إستراتيجية عربية لتحرير تجارة الخدمات للتعرف علي الأثار الناتجة عن تحرير قطاعات الخدمات كل علي حده،وللتعرف علي الفرص المتاحة للنفاذ إلي الأسواق الخارجية ولزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الفرعية ، والبدء بتحرير القطاعات الفرعية ذات الميزة النسبية علي المستوي الوطني وبناء جداول

التزامات تراعي تحقيق التكامل بين موردي الخدمة العرب وتوسيع نطاق سوق الخدمات العربية ودعم المنافسة والشفافية .

٥- تشجيع الاستثمارات البينية في مجال التجارة في الخدمات في الوطن العربي .حيث تملك بعض الدول العربية قدراً كبيراً من رؤوس الأموال القادرة علي دفع عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية في الدول العربية .

٦- ضرورة العمل الجاد من أجل بناء القوة الاقتصادية والتكنولوجية العربية ، وإعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بهدف تقليل اعتمادها علي الخارج، والتخلص من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي التي تعاني منها الدول العربية .

تلك هي أهم التوصيات التي استطعت أن أتوصل إليها في نهاية دراستي هذه ، ولا يسعني في هذا المقام سوى أن أتمني أن يلقي هذا البحث استحساناً من لجنة الحكم الموقرة ، وإن كانت هذه الدراسة يشوبها بعض النقص ، فإن هذا العمل لا يخلو من جهد قمت ببذله أدعو الله عز وجل أن يوافقه النجاح الذي يكتمل بإرشاداتكم وعلمكم الغزير ، فالدراسة هذه ليست إلا لبنة في بناء سوف يستفيد منها من يستكملها ، متداركاً ما فيها من نقص حيث أن الكمال لله وحدة ، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

" تم بحمد الله وتوفيقه "

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

١- د. أسامة المجدوب :
الجات ، مصر والبلدان العربية من هافانا إلي مراكش ١٩٤٧– ١٩٩٤ ، الدار اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٢- د. إكرام عبد الرحيم :
السوق الشرق أوسطية من هر تزل إلي ما بعد باراك ، مركز الحضارة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٠ .

٣- د. إيمان عطية ناصف :
مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨.

٤- عبد الواحد العفوري :
العولمة والجات ، التحديات والفرص ، مكتبة مدبولي للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠

٥- د. عبد المطلب عبد الحميد :
العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

- د. عبد المطلب عبد الحميد :
النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨.

- د. عبد المطلب عبد الحميد :
السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، الطبعة الأولي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٦- د.محمد هشام خواجكية ، د.محمد ابن دليم القحطاني :
التكتلات الاقتصادية الدولية وتحديات التكامل الاقتصادي العربي ، بدون ناشر ، الطبعة الأولي ، الرياض ، ١٤٢٤هجرية ، ٢٠٠٤ .

٧- د. محمود عبد الفضيل :
الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٨- د. نيفين حسين شمت :
سياسة مكافحة الإغراق في العالم العربي ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٠ .

٩- د.نبيل حشاد :
الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي،دارالنهضه العربية،القاهرة، ١٩٩٥.

ثانيا: الرسائل العلمية :

- رسائل الدكتوراه .

١- عبد الله عباس إبراهيم الشال :
الأثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية علي الاقتصاد المصري،رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،سنة ٢٠٠٢.

- رسائل الماجستير.

١- محمد صبحي حنيفي :
دور التجارة الدولية في تنمية اقتصاديات البلاد النامية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨.

٢- صفاء محمود محمد إبراهيم :
أثر الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة الدولية علي المنافسة التسويقية لشركات التأمين العربية : بالتطبيق علي السوق المصري ،رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٣ .

ثالثاً: الدوريات :

١- د. إبراهيم أحمد قناوي الشاذلي :
أثر التكتلات الاقتصادية الدولية علي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء والتشريع ، السنة المائة ، العدد ٥٠٠ ، أكتوبر ٢٠١٠ ، القاهرة .

٢- أحمد مجدي السكري :
منظمة التجارة العالمية ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،العدد الرابع/ أبريل عام ٢٠٠١ ، القاهرة ، ج.م.ع .

٣- د. السيد عبد المولي :
اتفاقيات الجات وأهم أثارها المحتملة علي الاقتصاديات العربية ، مجلة الأمن والقانون ، كلية شرطة دبي ، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٩٥ .

٤- د. حسين الفحل:
الجاتس وأفاق التجارة العربية في الخدمات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٣- العدد الثاني – ٢٠٠٧ . في ٢٠١٣/٥/٦ م
- www.damascusuniveresity.edu.sy/mag/law/old/.../5-% 20alfahel.pdf.

٥- مجلة البنك الإسلامي للتنمية :
" تجارة الخدمات " ، الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات والدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وقائع ندوة الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية

وتنفيذ اتفاقيات جولة أورجواي ،جدة ، المملكة العربية السعودية ، ٧- ١٠ يونيو ، ١٩٩٧ .

رابعاً: المؤتمرات والندوات :

١- د. خالد سعد زغلول حلمي :
منطقة التجارة الحرة ، صورة أولية للتعاون الاقتصادي العربي ، بحث مقدم لمؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ٢٥- ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٩٧ .

٢- د. سليمان المنذر ي :
السوق العربية المشتركة دروس الماضي وتحديات المستقبل ، بحث قدم لندوة المشروعات العربية و مستقبل الاقتصاد العربي ، مركز دراسات المستقبل ،جامعة أسيوط المؤتمر السنوي الثاني ٢٥ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ .

٣- د. صفية أحمد أبو بكر :
" الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)"، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط . بتاريخ ١٣/٥/ ٢٠١٣.

- http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drsafia-abubaker.pdf

٤- د. عاطف لاقي مرزوق ، وجدان كاظم عبد الحميد :
العرب إزاء التكتل التجاري العالمي و منطقة التجارة مقارنه وتحليل مستقبل للقيود والحدود ، المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية " منظمة التجارة العالمية - الفرص والتحديات -اهتمامات الدول العربية " المنعقد في بيروت - لبنان ، المدة من ٢٦- ٢٨ إبريل٢٠١١ .

٥- عمرو موسي :
كلمة في الجلسة الافتتاحية للمنتدى الاقتصادي العربي ، بيروت ، مايو ٢٠٠٨ .

٦- عبد الله بن أحمد زينل علي رضا:

(وزير التجارة والصناعة السعودي)، كلمة ألقيت في المنتدى الاقتصادي العربي السابع عشر، بيروت ٦-٧ ربيع الأخر ١٤٣٠، ٢ - ٣ أبريل ٢٠٠٩.

٧- د. علي موسي :
الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين ، بحث مقدم لمؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي ،مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، المؤتمر السنوي الثاني، ٢٥- ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ .

٨- د. فاروق حسانين مخلوف :
مشروع السوق العربية المشتركة في ظل أحكام الجات وقواعد المنظمة العالمية

للتجارة ، بحث مقدم لمؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ .

٩- د. محسن هلال :

تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي ، مؤتمر القمة المصرفية العربية لعام ٢٠٠١ ، يومي ٣١ أكتوبر- ١ نوفمبر ، بيروت – لبنان، طبعة ٢٠٠٢.

١٠- د. ماجد المالكي :

التكامل الاقتصادي العربي في ظل اتفاقية الجات " ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب"،الإسكندرية،١٩- ٢١مايو١٩٩٥م .

١١- د. مصطفي محمد العبد الله الكفري :

السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بحث مقدم لمؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي،مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي الثاني ٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ .

رابعاً: المجلات والتقارير والنشرات والنصوص:

١- تريز منصور :

تحرير تجارة الخدمات في العالم العربي ، مجلة الجيش ، العدد ١٩٨ ، بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١ ، لبنان . في ٢٠١٣/٥/٦ .

www.lebarmy.gov.lb/printcle.asp?id=56

٢- جابر محمد محمد الجزار :

التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٦٦، ، أول يونيو ٢٠٠٦ .

٣- علي الحاروني :

اقتصاديات العرب إلي أين ؟، مقال منشور بجريدة الأهرام المسائي ، العدد رقم ٦٠٩٩ ، الصادر في ٢٠٠٨/١/٨ .

٤- مرسي عطا الله :

قبل الذهاب إلي القمة الاقتصادية ،جريدة الأهرام ، السنة ١٣٣، العدد ٤٤٥٧٩ ، الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٥.

٥- يسرى الغرباوي :

العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥، مجلة الأهرام الاقتصاد ، العدد ١٩٧٠ ، الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩ .

٦- التقرير الاقتصادي العربي الموحد :

التجارة الخارجية العربية ، الفصل الثامن ، ٢٠٠٣.

- www.amf.org.ae

٧- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :

" تقرير اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثار اتفاقات الجات علي الاقتصاديات

العربية " ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ٤- ٧ يوليو ١٩٩٤ .
٨- نص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي: رقم ١٣٧١ د . ع ٥٩ ، بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩

- Council of Arab Economic Affairs
ministers : Modern arab League, BACKGROUND GUIDE,2011-2012.

خامساً: الانترنت:

١- د. احمد فاروق غنيم :
تحديات تحرير الخدمات في السياقات متعددة الأطراف والإقليمية : حالة البلدان العربية . في ٢٠١٣/٥/٥ -
www.annd.org/arabic/data/publications/pdF/36-pdF
٢- التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات . بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠ م
-www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jar/Jaer2003/12.pdF
٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا " الأسكوا " :
الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الأسكوا ٢٠٠٤، الأمم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٥ .
٤- مذكرة الأمانة العامة لاتحادنا حول :
تحرير تجارة الخدمات وأثارها علي البلدان العربية ، العمال العرب ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العربي . في ٦/١٦/ ٢٠٠٤
http://www.icatu.org/add/showmain.php?main=404
٥- نظرة عامة علي اقتصاديات الدول العربية عام ٢٠٠٨ . بتاريخ ٢٠١٣/٤/٤.
– www. Arab Fund.Org/ Data /site1/pdF/Jaer/Jaer2009/2.pdF

سادساً: المراجع الأجنبية :

1- Andic Faut : Atheory of Economic Integration For Developing Countries,George Allen and Unwin Ltd, London, 1971.

2- Martin Delierneux: Les Garanties Independantes,Quinzans de Juris prudence et de Doctrine (de01989 a 2003),Driot Bancaier et Financier, 2003.

3-The Legal Texts ,The Results of Uruguay Round of Multilateral Trade Negotions, wto, 2002 .

الفهرس

رقم الصفحة

مقدمة ١

المبحث الأول ٣

أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانعكاساتها عالمياً وعربياً ٣

المطلب الأول..... ٤

اتفاقية الخدمات وأفاق التجارة العربية في الخدمات ٤

أولا: اتفاقية الخدمات "الجاتس" ودورها في تنظيم التجارة الدولية في الخدمات ٤

– التزام الدول الأعضاء طبقا لاتفاقية (الجاتس) ٦

ثانياً: موقف الدول العربية من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ٧

– أهم التزامات الدول الأعضاء ٨

– حقوق ومزايا الدول العربية الأعضاء في اتفاقية (الجاتس) ٩

ثالثا: واقع تجارة الخدمات في الدول العربية ١١

المطلب الثاني ١٣

الدول العربية ومسألة تحرير تجارة الخدمات عالميا ًوعربياً

١٣

أولا: تجارة الخدمات علي المستوى العالمي والعربي ١٣

ثانياً: تحرير تجارة الخدمات فيما بين الدول العربية ٢٠

ثالثاً: دور التجارة العربية البينية في التقليل من تبعية الاقتصاديات العربية للعالم الخارجي . ٢١

المبحث الثاني ٢٣

التعاون الاقتصادي العربي لتحرير تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٢٣

المطلب الأول..... ٢٥

دور منطقة التجارة العربية الكبرى في تنمية اقتصاديات الدول العربية ٢٥
أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٢٦
ثانياً: إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٢٩
– التعاون العربي لتحرير التجارة في الخدمات ٢٩
– تنظيم تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٣١
– الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات ٣١
المطلب الثاني..... ٣٥
أثر تحرير التجارة الدولية علي قطاع الخدمات في الدول العربية ٣٥
أولاً: أثر نظام التجارة الدولية علي قطاع الخدمات العربي ٣٧
ثانياً: الأثار الإيجابية لنظام تحرير التجارة الدولية علي اقتصاديات الدول العربية ٣٩
ثالثاً: الأثار السلبية لنظام تحرير التجارة الدولية علي اقتصاديات الدول العربية ٤٠
الخاتمة ٤١
قائمة المراجع ٤٥
الفهرس ٥٠